Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 8, Issue 8 (2024) • P: 96 - 82
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The new international orientation towards a multipolar world: China and Russia as a model

Mrs. Noura Ali Abdallah

Faculty of Political Sciences | Damascus of University | Syria

Received: 30/07/2023
Revised: 09/08/2023
Accepted: 31/08/2023
Published: 30/06/2024

* Corresponding author: nouraabdallah70@hotmail.com

Citation: Abdallah, N. A. (2024). The new international orientation towards a multipolar world: China and Russia as a model. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 8*(8), 82 – 96. https://doi.org/10.26389/AJSRP.R300723

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study deals with one of the important topics in the field of international relations, which shows the direction of the new forces towards the forming of a multipolar world and ending the unpopularity of the United States of America that dominates the international system. In the twenty-first century, the world, especially after the collapse of the Soviet Union, several changes that led to the emergence of competing powers in the United States of America, such as Russia and China.

This study was prepared to show the path of that competition, which seeks, based on the political and economic changes that took place between the years (2011- 2023), to bring about a change in the international polarity and the existence of a different international pattern that is not controlled by a single force represented by the United States of America, but in which power and roles are distributed between new players from Russia and China and actors Non-states such as international organizations and economic blocs.

Keywords: The new international order- a multipolar world- political and economic transformations- balance of power - the BRICS bloc- Shanghai organization.

التوجُّه الدوليُّ الجديد نحو عالمٍ متعدِّد الأقطاب: الصين وروسيا أنموذجاً

أ. نورا علي عبد الله

كلية العلوم السياسية | جامعة دمشق | سوريا

المستخلص: تتناول هذه الدراسة أحد المواضيع المهمَّة في مجال العلاقات الدولية، الذي يُظهر توجُّه القوى الجديدة نحو تشكيل عالمٍ متعدِّد الأقطاب، وإنهاء أحاديَّة القطب للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة المهيمنة على النظام الدوليّ، فقد شهد العالم في القرن الحادي والعشرين- ولا سيَّما بعد انهيار الاتِّحاد السوفيتي، تغيُّراتٍ عدَّة أدّت إلى ظهور قوىً منافسةٍ للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، مثل: روسيا والصين.

وقد أُعِدَّت هذه الدراسة لتبيّن مسار ذلك التنافس الذي يسعى بناءً على المتغيّرات السياسيَّة والاقتصاديَّة الحاصلة بين عامي (2011-2023)، إلى إحداث تغييرٍ في القطبيَّة الدوليَّة، ووجود نسقٍ دوليٍّ مختلفٍ لا تسيطر عليه قوّةٌ واحدةٌ متمثِّلةٌ في الولايات المتحدة الأمريكية، بل تتوزَّع فيه القوّة والأدوار بين لاعبين جدد من روسيا والصين، وفاعلين من غير الدول كالمنظَّمات الدوليَّة والتكتُّلات الاقتصاديَّة.

الكلمات المفتاحيّة: النظام الدوليُّ الجديد- عالمٌ متعدِّد الأقطاب- التحوُّلات السياسيَّة والاقتصاديَّة- توازن القوى- تكتُّل بريكس- منظَّمة شنغهاي.

المقدّمة

تسعى بعض الدّول في ظلّ الأحداث التي تشهدها السّاحة الدوليّة والمتغيّرات الحاصلة في بنية النّظام الدّولي المتمثّلة في تراجع قوىً، وتقدُّم أخرى إلى استغلال تلك المتغيّرات الدوليّة لتكوين أقطابٍ جديدةٍ فاعِلةٍ في تلك البنية، كما تعمل على توزيع القوى فيما بينها بدلاً من هيمنة القطب الواحد على النّظام الدوليّ، وهذا ما ميّز بداية الألفية، في محاولةٍ لإيجاد أكثر من دولةٍ عظمى ووحداتٍ فاعلةٍ تتّجه نحو نظامٍ متعدّد الأقطاب.

وعليه تسعى الصّين عبر صعودها السلمي إلى تفعيل تلك المتغيّرات الدوليّة لتكوين قطبٍ جديدٍ مع روسيا، والتوُّجه نحو عالمٍ متعدّد الأقطاب، وتعدُّ الحرب الأوكرانية الحاصلة في 24 شباط عام 2022 إحدى العوامل التي جعلت روسيا تعمل بإصرارٍ على إعادة النظر في بنية النِّظام الدوليّ، وتوزيع القوى فيه بدلاً من دولةٍ واحدةٍ مثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة، التي تفرض سياستها على أي دولةٍ لا تلبّي مطالبها بواسطة حروب الوكالة وفرض العقوبات؛ إذ إنَّ السياسة التي تتّبعها الولايات المتّحدة الأمريكيّة في أيّ دولةٍ تتدّخل فيها تقوم على ترك الدّول معدومة الأمن والاستقرار. وبالإضافة إلى ما ذُكر آنفاً، فالعراق وفيتنام وأفغانستان من الأمثلة الدّالّة على ذلك.

ويُعدُّ الصراع بين الصين والولايات المتّحدة الأمريكيّة وروسيا صراع نفوذ، فروسيا تمتلك القوّة العسكريّة، في حين تمتلك الصين القوّة الاقتصاديّة، وقد أخذت العبّرة من الحرب في أوكرانيا التي يخوضها الطّرفان الأمريكيُّ والأوروبيُّ عبر حلف الناتو بالوكالة ضدَّ روسيا، وأدركت الخطر الذي يحيط بها أيضاً في قضيّة تايوان وأنَّ الدور سيكون قادماً عليها؛ واستناداً إلى ذلك سعى الطرفان إلى بناء تحالفٍ أخذ بالتوسُّع والانتشار تزامناً مع تكوين بعض التكتُّلات الاقتصاديُّة، مثل: (بريكس) والمنظَّمات الدوليّة مثل: (شنغهاي)؛ بهدف تشكيل نظامٍ دوليٍّ متعدّد الأطراف.

إشكالية البحث

تكمن إشكاليّة البحث في: وجود متغيّراتٍ دوليّةً في القرن الحادي والعشرين أدَّت إلى بروز قوىً جديدةٍ غير راضيةٍ بنظامٍ أحاديّ القطب، إذ تسعى الصّين عبر صعودها السّلمي إلى تشكيل تحالفاتٍ، والوصول إلى عدَّةِ مناطقٍ في العالم، دون اللجوء إلى القوّة الصّلبة، وإنّما بالتركيز على قوتّها الاقتصاديّة بوساطة مشروعها "مبادرة الحزام والطريق" للسيطرة على مصادر الطاقة والتحكّم بالأسواق العالميّة، أمّا بالنسبةِ لروسيا فقد اعتمدت على قوّتها العسكريّة المتطوّرة، وسعت بوساطة استراتيجيتها العسكريّة والاقتصاديّة والسياسيّة إلى توسيع نفوذها في عدّة مناطق من العالم، وذلك بواسطة مشروعها "الأوراسي" الذي يجمع بين قارتي آسيا وأوروبا، وتسعى إلى الحدِّ من الهيمنة الأمريكيّة على العالم عبر تشكيل تحالفاتٍ إقليميّة.

وعليه نطرح السّؤال الآتي:

هل تنجح تلك القوى عبر مشاريعها واستراتيجياتها الاقتصاديّة والعسكريّة والسياسيّة في عرقلة الهيمنة الأمريكية على العالم؟ وهل تستطيع عبر توجُّهاتها الصاعدة الاستمرارية في بناء تحالفاتٍ، وتشكيل نظام سياسيٍّ واقتصاديٍّ دوليٍّ متعدّد الأقطاب؟

أسئلة البحث

يكمن السؤال الرئيس للبحث في الآتي:

هل تستطيع القوى الجديدة الصّاعدة (الصّين، روسيا) - بناءً على التحوُّلات الحاصلة في العلاقات الدوليّة - عكس اختلال توازن القوى لصالحها، وإحداث تغييرٍ في بنية النظام الدوليّ في ظلّ تراجع القوى المهيمنة المتمثِّلة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة؟

ويتفرَّع عن السّؤال الرّئيس للبحث **الأسئلة الفرعيَّة الآتية**:

1- ما هي ملامح النظام الدوليّ الجديد، وكيف سينعكس على العالم؟
2- ما التحوُّلات الجذريّة التي عاصرها النظام الدوليُّ الحاليُّ؟
3- ما دور روسيا والصين كقوىً موازنةٍ في مواجهة الأحاديّة القطبيّة، والتوجُّه نحو تعدُّد الأقطاب بالاشتراك مع المنظَّمات والتكتُّلات الاقتصاديّة الدوليّة؟
4- ما تحدّيات النظام الدوليّ المتعدّد الأقطاب؟

فرضيَّات البحث

تستند الفرضيَّة الأساسيَّة للبحث إلى تقزيم الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لقوَّة الصّين وروسيا كقوَّتَين صاعدتَين، عبر إشغالهما في حروبٍ تعيق سياستهما في إعادة توزيع القوى، وإحداث تغييرٍ في توازن القوى في هيكل النظام الدوليّ.

ومن هذه الفرضية تمَّت صياغة الفرضيَّتين الآتيتين:

1- استطاعت الصين خلق حالةٍ من التنافس القويّ مع الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وبناءً على مقوِّمات القوّة الاقتصاديَّة التي تمتلكها أظهرت توجُّهها نحو إعادة تشكيل النظام الدوليّ.

2- أثبتت روسيا عبر حربها مع أوكرانيا عام 2022 فقدان قوَّة الردع للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وتجنب دخول الأخيرة في مواجهةٍ مباشرةٍ معها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تقديم دراسةٍ تحليليةٍ لتوجُّهات القوى الدوليَّة نحو إعادة تشكيل النظام الدوليّ الجديد من الأحاديَّة إلى التعدُّديَّة القطبيَّة، وبناءً على الوقائع الحاصلة في القرن الحادي والعشرين، والتي أثبتت صعود الصين المنافس للقطب المهيِّمن على النظام الدوليّ من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، فبحسب استراتيجيَّة الأمن القوميّ الأمريكيّ في عهد الرئيسين الأمريكيَّين "دونالد ترامب Donald Trumpوجو بايدن Joe Biden" بين أعوام 2018-2021، وتُعدُّ الصّين وروسيا قوَّتين منافستَين للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، تهدفان إلى تأسيس نظام دوليٍّ جديدٍ يتعارض مع المصالح والأهداف الأمريكيَّة؛ إذ أسَّست الأخيرة قواعد نظام أحاديَّتها في السّيطرة على النظام الدوليّ بعد انهيار الاتِّحاد السوفيتي عام 1991، وعلى صعيدٍ آخرّ تنافست مع القوى السابقة جميعها على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا.

أهميَّة البحث

تأتي أهميَّة البحث من كونه يطرح موضوعاً مهمّاً يتعلق بمستقبل النظام الدوليّ، والجديد فيه أنَّه يتناول المتغيّرات الدولية الحديثة منذ عام 2011 حتَّى عام 2023، ولا سيَّما بعد السياسات التي اتَّبعتها كلٌّ من الصين وروسيا لتطوير نفوذها وقوَّتها، وفرض تمركزها داخل نظامٍ لا يسيطر عليه قطبٌ واحدٌ، بل يشمل قوىً أخرى منافسةً للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، ويضمُّ قوىً فاعلةً غير الدول من منظَّماتٍ وتكتُّلاتٍ اقتصاديَّة ودوليَّة، مثل: (بريكس وشنغهاي)، فالصين لن تعود إلى شروط الجانب الأمريكيّ، ولا سيَّما بعد الحرب التجاريَّة التي حدثت بينهما عام 2018، كما أنَّ الطرف الآخر لن يقبل دور الصّين الجديد، هذا من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر أعادت روسيا النظر في سياستها الاستراتيجيَّة تجاه كلٍّ من دول الغرب، والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وكان العامل الحاسم في ذلك الحرب الأوكرانيَّة عام 2022، وما أفرزته تلك الحرب من تداعياتٍ جيوستراتيجيَّةٍ واقتصاديَّةٍ وسياسيَّةٍ.

حدود البحث

- العلميَّة: بنية النظام الدوليّ.
- الزمانيَّة: منذ عام 2011 ولغاية 2023.
- المكانيَّة: الصين، وروسيا، والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، ومنطقة الشّرق الأوسط.

الدراسات السابقة

1- دراسة كلاع (2021)، الجزائر، بعنوان: (التحالف الاستراتيجيُّ الصينيُّ- الروسيُّ كقوىً موازنةٍ في مواجهة النظام الأحاديّ القطبيَّة وتوطين نظامٍ عالميٍّ متعدِد الأقطاب).

2- دراسة كلاع (2021)، الجزائر، بعنوان: (نحو إعادة تشكيل نظامٍ عالميٍّ جديدٍ وخلق عالمٍ متعدِّد الأقطاب، الملامح والمؤشِّرات ودور الصين في ذلك).

تناولت الباحثة في الدراسة الأولى العلاقات الروسيَّة- الصينيَّة وسياسة كلٍّ من الدولتين في الانتقال نحو نظامٍ متعدِّد الأقطاب، في حين أشارت في الدراسة الثانية إلى الرؤية الصينيَّة للتغيُّرات في النظام الدوليّ ودور الصّين فحسب بوصفها قوىً موازنةً في العلاقات الدوليَّة.

3- دراسة المصري وعلُّوش، (2016)، سوريا، بعنوان: (دور التكتُّلات الاقتصاديَّة الدوليَّة في تغيير بنية النظام الدوليّ "البريكس أنموذجاً).

تناولت الدراسة التغيير في بنية النظام الدوليّ من خلال تكتُّل (بريكس) الاقتصاديّ، وبيّنت المتغيَّرات الدوليَّة بعد الأزمة الماليَّة لعام 2008؛ أي إنَّها ركَّزت على المتغيّر الاقتصاديّ فحسب.

أمَّا الدراسة الحاليَّة فتتميَّز ببيان دور الصين وروسيا معاً قوىً صاعدةٍ تسعى إلى تغيير بنية النظام الدوليّ من أحاديَّةِ القطب إلى متعدِّد الأقطاب، بوساطة تغيير معادلة توازن القوى، وتفعيل دور التكتُّلات الاقتصاديَّة والمنظمات الدوليَّة، مثل: تكتل (بريكس) الاقتصادي، ومنظَّمة (شنغهاي للتعاون) كفاعلٍ دوليٍّ في تحقيق نظامٍ اقتصاديٍّ دوليٍّ متعدِّد الأقطاب؛ إذ تشير الدراسة إلى التحوُّلات

السّياسيَّة والاقتصاديَّة التي أفرزتها التغيُّرات الدوليَّة في عام 2011 وصولاً إلى عام 2023، وهذا ما لم توضِّحه الدراسات السابقة، فالمدَّة الزمنيَّة للدراسة حديثةٌ ومواكبةٌ للمستجدَّات، كما تُبيّن الدراسة التحدّيات التي تواجه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة وحليفتها الغربيَّة أوروبا في ظلِّ الانتقال نحو عالمٍ متعدِّد الأقطاب.

منهج البحث

اختيار منهج البحث يتحدَّد وفق الهدف من موضوع البحث، ولذلك اختير المنهج الوصفيَّ التحليليَّ في هذا البحث. بدءاً من وصف النظام الدوليّ الحاليّ، وتحليل ما يعترضه من تحديّات مستقبليّة بناءً على معطيات التحوّلات السياسيَّة والاقتصاديَّة الجارية بعد عام 2011، وبيان دور التكتلات الاقتصاديَّة في تغيير بنية النظام الدولي.

خطة البحث

يتكون البحث من ثلاثة محاورَ وخاتمةٍ.

- المحور الأول: النظام الدوليُّ الجديد وانعكاساته على العالم.
- المحور الثاني: التّحوُّلات السياسيَّة والاقتصاديَّة في ظلِّ نظامٍ دوليّ جديدٍ.
- المحور الثالث: تحدِّيات النظام الدوليّ الجديد.

المحور الأول: النظام الدولي الجديد وانعكاساته على العالم

أصبح النظام الدوليُّ بعد انهيار الاتِّحاد السوفيتي عام 1991 نظاماً أحاديَّ القطب، تهيمن عليه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بسبب قوَّتها الاقتصاديَّة المتنوعة في مجال التّجارة، والخدمات، والصّناعات العسكريَّة والزراعيَّة، ونوعيّة اقتصادها القائم على اقتصاد السّوق، وتواجد المؤسَّسات الماليَّة الكبرى فيها، وتحكُّمِها في ميادين التجارة العالميَّة، وكذلك استناداً إلى قوَّتها العسكريَّة المتمثّلة في إنتاجها المستمر للأسلحة العسكريَّة المتطوّرة. إضافة إلى أنّها الدّاعم الرئيسيَّ في تعزيز قوَّة حلف الناتوَ، وتوسُّعاتها الأمنيَّة وانتشار قواعدها العسكريَّة داخل مناطقَ في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيّا وأمريكا اللاتينيّة. وقد استمرَّت الهيّمنة الأمريكيَّة بوساطة تطويقها الدّول الخاضعة لشروطها الماليَّة، وتدخُّلها في الشؤون الداخليَّة وسيادة الدول حتَّى عام 2011، الذي عُدَّ مؤشِّراً لإعادة النظر في هيكليَّة النظام الدوليّ من قبل القوُّى الصّاعدة مثل الصّين وروسيا، بهدف التوجُّه نحو نظامٍ متعدِّد الأقطاب.

أولاً: النظام الدولي: التطوّر/ النشأة والتعريف

تعود فكرة النظام الدوليّ إلى عام 1315 عندما دعا دانتي الليجييري (Dante Alighieri) إلى ضرورة توحيد السّلطة، والقضاء على مظاهر الفوضى بواسطةِ حكومةٍ عالميّةٍ تهدف إلى إنهاء التقسيمات التي شكَّلت صراعاتٍ ونزاعاتٍ مختلفةً، بينما رأى المفكر الألماني فيلهلم ليبنش (Wilhelm Leibniz) أنَّ السلام العالميَّ ليس لمنع قيام المنازعات أو استخدام القوَّة فحسب، بل يجب أن يستند إلى تنظيمٍ دوليٍّ يجعل المنازعات تخضع لقواعدَ ونظمٍ يمكن حلَّها (المرعشي، 2016).

وقد بدأ الاهتمام الدوليُّ بتنظيم علاقات الدول بناءً على قواعدَ قانونيّةٍ وضعيَّةٍ بوساطة معاهدة ويستفاليا (Westphalia) منذ أواسط القرن السابع عشر، وتحديداً في عام 1648، التي هدفت إلى إقامة نظامٍ دوليٍّ قائمٍ على أساس التّعاون المشترك بدلاً من السّيطرة والإخضاع، وبالتالي أعطت هذه المعاهدة المعنى القانونيَّ لمفهوم النظام الدوليّ القائم على تفاعل الدّول مع بعضها في علاقاتٍ ينظِّمها قانونٌ مشتركٌ (أبراش، 1999، ص: 116).

ثمَّ قدَّم أليكس توكفيل (Alexis de Tocquevvill) في منتصف القرن التاسع عشر رؤيته للعالم الجديد وفقاً لموازين القوى، التي عُدَّت نظرةً مستقبليّةً قائمةً على أنَّ يتكوَّن العالم من قطبيّن؛ هما: الاتِّحاد السوفيتي والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة (عبد الحي، 1991، ص: 16-15).

غير أنَّ نظام توازن القوى الذي كان سائداً في أوروبا قبل الانتقال إلى نظامٍ ثنائيّ القطب لم يستمرَّ طويلاً، على الرغم من أنَّه قد حقَّق درجةً من الاستقرار لمدَّةٍ قصيرةٍ؛ إذ أدَّى انعدام الأمن إلى انهياره، وإلى الدّخول في حربين عالميَّتين بين الأعوام (1914- 1945)، ممَّا أدّى إلى ظهور كياناتٍ سياسيَّةٍ متنازعةٍ مع بعضها، امتلكت قوّةً متوازنةً شكَّلت أرضيّةً لصراعاتٍ جديدةٍ، وأنتجت شكلاً جديداً من النظام الدوليّ (فيرجسون، 2006، ص: 20).

فقد أدَّت تلك الصراعات وجود قطبيّن متنافسيّن للسيطرة على النظام الدوليّ، وهما: الاتِّحاد السوفيّتي والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وانقسم العالم إلى معسكرين: شرقيٌّ بقيادة الاتِّحاد السّوفيتيّ، وحلف وارسو العسكريّ، وغربيٌّ تقوده الولايات المتَّحدة

الأمريكيَّة وحلف الناتو (هالبر وكلارك، 2006، ص: 304). وقد أسفر عن تلك المعسكرات نشوء حربٍ باردةٍ بين معسكري الاشتراكيَّة والرأسماليَّة، والتي أسفرت بدورها عن صراعاتٍ وحروبٍ بالوكالة بينهما منذ نهاية الحرب العالميَّة الثانية عام 1945حتَّى انهيار الاتِّحاد السوفيّتي عام 1991، إلَّا أنَّها لم تصل إلى حربٍ عسكريّةٍ مباشرةٍ؛ لأنَّ كلا الطرفين يمتلك أسلحة نوويّةً ذات قوَّة ردعٍ هائلةٍ (عبد ربه، 2022).

ثمَّ انهار القطب الاشتراكيُّ للاتِّحاد السوفيّتي عام 1991، وأصبحت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة القطب الأحادي المُسيطر والمهيّمن على النظام الدوليّ باستخدام القوَّة الصّلبة والنّاعمة وسائلَ لتحقيق أهدافه (الجبوري، 2022).

بناءً على ما سبق، يمكن **تعريف النظام الدولي** بأنَّه: مجموعة التّفاعلات أو العلاقات بين القوى، التي إمّا أنَّ تكون تعاونيّةً أو صراعيّةً، وتتمُّ بين أعضاء المجتمع الدوليّ على المستويّن الإقليميّ والعالميّ، وتجري وفق نسقٍ أو منظومةٍ معيّنةٍ للقيم (هلال، 2011، ص 10). ويهدف النظام الدوليُّ إلى تحقيق جزءٍ من الاستقرار في علاقات الدّول فيما بينها، ومنع نشوء الحروب، والصراعات الدوليَّة، وذلك عن طريق شرطين اثنين، أوّلُهما: أن يكون هناك توازن في علاقات القوّة بين الدول، والثّاني: أن تكون الدول قانعةً بهذا النّظام، ولا تحاول تغييره بالقوّة، أو قلب موازين القوى لمصلحتها (لكريني، 2020).

ثانياً: النظام الدوليُّ الجديد والأحاديَّة القطبيَّة الأمريكيَّة

ثمَّة مجموعةٌ من العوامل التي يتضمَّنها مستوى بنية النظام الدوليّ:

1- توزُّع القوى في النظام الدوليّ: فإذا كان هناك دولةٌ عظمى واحدةٌ اعتُبِر النظامُ أحاديَّ القطب، وإذا كان هناك دولتان عُظميان عُدَّ النظامُ ثنائيَّ القطب، وإذا وُجِدَ أكثرُ من دولةٍ عظمى فإنَّ النظامَ متعدِّد الأقطاب.
2- عدد الوحدات الفاعلة في العلاقات الدوليَّة: فكلَّما زادت الوحدات تعقَّدت العلاقات بين الدول وأصبحت البيئة الدوليَّة أكثر تأثيراً في سلوك الدول.
3- دور المنظَّمات الدوليَّة والقانون الدوليّ في العلاقات الدوليَّة.
4- دور الشركات المتعدِّدة الجنسيَّات (المصري، 2018، ص: 31-30).

فقد حدَّدت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة قواعد النظام الدوليّ بوساطة فرض قوتّها وسيطرتها، ولا سيَّما بعد انهيار الاتِّحاد السوفيتي وغياب القطب الشيوعيّ، فعندما كانت ترى أنَّ مصالحها في خطرٍ كانت تميل إلى خلق الفوضى في أجزاءٍ من الوسط الدوليّ والإقليميّ؛ إذ إنَّ الحرب التي تقيمها على الإرهاب وضدَّ الدول التي لا تعترف بهيمنتها، والتي تتحدَّى مشاريعها في مناطق عديدةٍ في الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينيَّة تخفي صراعاً بينها وبين منافسيها في الهيمنة العالميَّة، ومن أمثلة ذلك حملتها العسكريَّة في أفغانستان والعراق وضدَّ إيران وسورية وكوريا الشماليَّة (Mazarr, Priebe, Radin, Cevallos, 2016, p: 1-2). يُضاف إلى تلك الدول الصين التي تحرّكت فيها قضيَّة تايوان، وكذلك روسيا في حربها مع أوكرانيا عام 2022.

ولا يُعدّ النظام الدوليُّ الحالي نظاماً متوازناً في المصالح، ولا خاضعاً لقانونٍ دوليّ تحت رعاية منظَّمة الأمم المتَّحدة ولا يهدف إلى السلم والاستقرار، بل نظام هيمنة القطب الأمريكيّ الواحد على سائر الأقطاب، كما يُعدُّ قائماً على السلطة المرجعيَّة لحلف الناتو (حلف شمال الأطلسي)، ونظام الحرب المفتوحة أو حروب الوكالة ضدّ أي قوّةٍ تعترضه، فالقيود التي تحِدُّ من السياسة الخارجيّة الأمريكيّة لتحقيق أهدافها ومصالحها التوسعيَّة العالميَّة أصبحت مفتوحةً لفعل ما تشاء (ياسين، 2001، ص: 13).

وقد بدأ طرح مفهوم نظامٍ دوليّ جديدٍ لا تقوده الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة منذ عام 2022، التي كانت تهيّمن على مجريات السياسة الدوليّة على مدى العقود الثلاثة الماضية، ومن ثمَّ روسيا والصين في المستوى الثاني، كما كان هناك دولٌ كبرى متقدِمةٌ في المجالين الصناعيّ والنوويّ في الغرب، وإحداها في الشرق، وقد أخذت المستوى الثالث، إضافةً إلى القوى الإقليميَّة متوسِّطة القوَّة والقدرات، والموزَّعة بحسب توزيع أقاليم المجتمع الدوليّ، فالسياسة الدوليَّة تتأثَّر بالسلوك السياسيّ للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة التي تنشر قواعدها، وقوَّاتها العسكريَّة في مناطق العالم كلّهِ، وهي ما تزال متقدِّمةً في المجالات الاقتصاديَّة والعسكريَّة والعلميَّة والتقنيَّة والتكنولوجيَّة، وبالنظر إلى الأبعاد السياسيَّة والاستراتيجيَّة التي تعمل عليها الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من بداية عام 2023 نجد أنَّها قامت بتغيير تركيبة النظام الدوليّ الذي ينظر إلى الصّين وروسيا منافسين لها، وردَّت على مطالبتهم بتغيير أحاديَّة قطب النظام الدوليّ، وذلك عن طريق إشغال منافسيها في أقاليمهم واستنزاف قدراتهم وامكاناتهم (النحاس، 2023).

ومن هنا نرى أنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة تعرقل النّظام الدوليَّ الجديد الذي تتطلَّع إليه القوى الصّاعدة في الصين وروسيا، المصنَّفة ضمن المستوى الثاني في بنية النّظام الدوليّ؛ كما تعمل الولايات على دراسة اتِجاهاتهما الدوليَّة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيَّة؛ واحتواء الدّعم الصينيّ لروسيا، واستنزاف القدرات والموارد العسكريَّة الروسيَّة في حربها مع أوكرانيا عام 2022 بوساطة مواصلة الدّعم العسكريّ لأوكرانيا من قبلها، وحلف الناتو ودول الغرب.

المحور الثاني: التّحوُّلات السياسيَّة والاقتصاديَّة في ظلِّ نظامٍ دوليٍّ جديدٍ

شهد النظام الدوليُّ جملةً من التحوُّلات السياسيَّة والاقتصاديَّة التي أدّت إلى إعادة النظر في توزيع القوى لإحداث توازنٍ في النّظام الدّوليّ، وتقديم شكلٍ جديدٍ له، مع السّماح لفاعلين من المنظَّمات والتكتُّلات الاقتصاديَّة الدوليَّة بإعادة بناء نظامٍ اقتصاديٍّ وسياسيٍّ دوليٍّ متحررٍ مواكبٍ للعولمة، ولا يخضع للقيود الغربيَّة وهيمنتها بزعامة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

وسنتطرق فيما يأتي إلى طبيعة تلك المتغيرّات السياسيَّة، ثم سننتقل إلى التحوُّلات على صعيد الاقتصاد العالميّ.

أولاً: التحوُّلات السياسيَّة

1- الحرب الروسيَّة- الأوكرانيَّة

تمثِّل الحرب الروسيَّة- الأوكرانيَّة التي حدثت في 24 شباط 2022 أبرز المتغيّرات التي أدَّت إلى تغيير معادلة الفهم الخاطئ بتراجع دور عامل الجيبوليتك، والتركيز على القوّتين الاقتصاديَّة والعسكريَّة. ويتَّضح دور هذا العامل من خلال ما أظهره هنتنجتون (Huntington) في كتابه (صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي) عن دور النماذج في السياسة العالميَّة، لكنَّ هذين النموذجين اختيرا من كتابه لبيان مجريات ما يحدث الآن من تحوُّلاتٍ على الصعيد السياسيّ، الأول منهما: نموذج الدولة الذي يُظهر التغيُّرات في السياسة العالميَّة، والثاني: نموذج الحضارات الذي يؤكِّد الروابط الثقافيَّة والشخصيَّة والتاريخيَّة، وبناءً على النموذج الأوَّل أشار جون ميرشايمر (John Mearsheimer) إلى أنَّ الموقف بين أوكرانيا وروسيا مُعرَّضٌ لاحتمال نشوب حرب منافسةٍ أمنيَّةٍ بينهما، فالقوى الكبرى التي تشترك في حدودٍ طويلةٍ غير محميَّةٍ مثل هاتين الدولتين، تؤدي إلى منافساتٍ بينهما تدعمها المخاوف الأمنيَّة، وفي حال التغلُّب عليها سيؤدي ذلك إلى حدوث وفاقٍ وتعاونٍ (هنتنجتون، 1999، ص:61). بينما يتناول النموذج الثاني الروابط الثقافيَّة والشخصيَّة والتاريخيَّة بين روسيا وأوكرانيا وامتزاجها في كلا البلدين، ولكنْ هناك خطُّ التقسيم الحضاريّ الفاصل بين أوكرانيا الشرقيَّة الأرثوذكسيَّة وأوكرانيا الغربيَّة ذات الانتماء للكنيسة الشرقيَّة، وهذه حقيقةٌ يتجاهلها "ميرشايمر" بالتزامه بالمفهوم الواقعيّ للدول بوصفها كياناتٍ موحَّدةً أو متماثلةً.

ممَّا سبق يتَّضح أنَّ نموذج الدولة قد ركَّز على احتمال قيام حربٍ روسيَّةٍ أوكرانيَّةٍ، في حين استبعدَ نموذج الحضارات ذلك الاحتمال، وركّز على احتمال انقسام أوكرانيا الذي يضاهي عنفاً انقسام تشيكوسلوفاكيا وبقلُّ دمويّةً عن يوغسلافيا (هنتنجتون، 1999، ص:62).

وعليه يتمثَّل هدف الجانب الأمريكيّ من الحرب الروسيَّة- الأوكرانيَّة في وجود قواعدَ برّيَّةٍ وبحريَّةٍ قريبةٍ من أيّ منطقةٍ تريد الولايات المتحدَّة الأمريكيَّة إشغالها بالصراعات المستمرَّة والحروب المستنزفة بالوكالة، فهي تخوض حرباً بالوكالة ضدَّ روسيا عن طريق حلف الناتو؛ للحفاظ على ركائزها بوصفها مُسيّطرةً على أحاديَّة القطب؛ إذ لم تؤثِّر العقوبات الغربيَّة بزعامتها في التقدُّم الروسيّ نحو تغيير معادلة توازن القوى، وذلك ما يتَّضح من خلال تقديم الصين- حليفها الاستراتيجيّ- المساعدات الاقتصاديَّة إليها من دون الاكتراث بالطرف الأمريكيّ. وهنا نجد أنَّ الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة لا تريد تقارب روسيا مع أوروبا الغربيَّة، لا سيَّما دولة ألمانيا الاقتصاديَّة؛ إذ تمتلك روسيا مواردَ طبيعيّةً وكوادر، وفي المقابل تمتلك ألمانيا التكنولوجيا ورأس المال؛ لذا ما زالت تتباطأ بشأن مطلب روسيا تجاه فتح تحقيقٍ دوليٍّ من قبل مجلس الأمن حول حادثة تفجير أنابيب خطِّ التيَّار الشماليّ في عام 2023 الذي ينقل الغاز عبر البحر من روسيا إلى ألمانيا.

2- التحالف الروسيُّ- الصينيُّ

بالعودة إلى تاريخ العلاقات الروسيَّة- الصينيَّة نجد أنَّ هناك اتفاقياتٍ عديدة بينهما على ثلاثة مستوياتٍ، أي على الصعيد الداخليّ، والإقليميّ، والدّوليّ، منها اتِّفاقيَّة ترسيم الحدود عام 1994 التي أعادت روسيا بموجبها أراضٍ إلى الصّين مع جزرٍ صغيرةٍ في نهر (توماتايا) عند ملتقى الحدود بين روسيا والصين وكوريا الشماليَّة، إضافة إلى التعهُّد بعدم القيام بنشاطاتٍ عسكريّةٍ بين الطرفين، واتِّفاقيَّة توريد الغاز الطبيعيّ الروسيّ إلى الصين عام 1996(عبد الحي، 2014، ص: 168).

وعلى الصعيد الإقليميّ تمَّ التعاون لجلب صادرات الغاز الروسيّ إلى الصين والدول الأسيويَّة، إضافةً إلى توقيع اتِّفاقيَّةٍ أمنيَّةٍ بينهما، ودول أخرى من آسيا الوسطى، أمَّا على الصعيد الدوليُّ فكان عن طريق القمَّة الروسيَّة- الصينيَّة عام 1997، بحيث اتفقتا على إقامة نظامٍ عالميٍّ جديدٍ بواسطة تحالفهما، وشراكتهما الاستراتيجيَّة التي تمثِّل الخطوة الرئيسيّة نحو عالمٍ متعدِّد الأقطاب (عبد الحي، المرجع نفسه) .

وتمثِّل الصين إحدى الدول الصاعدة التي تسعى إلى إعادة تشكيل نظامٍ دوليٍّ جديدٍ يقوم على توازن القوى، فهي الثانية اقتصادياً على المستوى الدوليّ؛ إذ تمتلك مقوماتٍ اقتصاديَّةً هائلةً ستجعلها الأولى في عام 2049 حسب خطَّتها للتنمية، فهي لم تتأثَّر بالأزمة الماليَّة عام 2008، التي جعلت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة تلجأ إلى الاقتراض منها، وهذا الصعود قد شكَّل عاملاً مُقلقاً للجانب

الأمريكيّ؛ فأحدثت حرباً تجاريّة مع الصين عام 2018 لعرقلة ذلك، وفرضت عليها عقوباتٍ، ثمَّ ردَّت الصين عليها بالمثل (Dollar, 2020). وتُعدُّ روسيا الثانية عسكرياً على المستوى الدوليّ، ويأخذ دورها الاستراتيجيّ والاقتصاديّ اتجاهين، الأوّل: في أوروبا الغربيّة حيث تمّ التضييق على مصالحها بوساطة توسُّع حلف الناتو واقترابه من حدودها، والثاني: يتمثّل بوجود مصالحَ لها في الأقاليم الشرقيَّة بآسيا الوسطى، ولدى الصين مصالح أيضاً هناك؛ ولكي لا يحدث تصادمٌ بين مصالح الطرفين كانت الشراكة الاستراتيجيَّة والتحالف بينهما الحلَّ (عبد الحي، 2014، ص: 167).

ولا ننسى التنافس الاقتصاديَّ القائم على تقاسم النفوذ بين الصين وروسيا في قارَّة إفريقيا، وجعل القارَّة خطَّ الدفاع الأوَّل عن حدودهما الاستراتيجيَّة، إضافةً إلى تقاسم الدولتين النفوذ في منطقة آسيا الوسطى: الصّين من النّاحية الاقتصاديَّة، وروسيا من الناحيّة الأمنيَّة، ويعدُّ نفوذ الصين في القارَّة الإفريقيَّة قديماً منذ عام 1990 عبر الاستثمارات الصينيَّة المباشرة هناك، وعبر (منتدى التعاون الصيني- الإفريقي"FOCAC) الذي أُنشِئ عام 2000، وضاعف من حجم الاستثمارات، وأسقط نحو 1.2 بليون دولار من ديون القارّة، وتمثِّل الصين الشريك التجاريَّ الثالث لتلك القارة، وهناك نفوذ لروسيا في منطقة القرن الإفريقي المتاخم لخليج عدن الذي يشكِّل أهمية جيواستراتيجيّة ولوجيستيّةً لروسيا، كما يُعدُّ ممراً لعبور إمدادات الطاقة والنفط والتجارة الدوليَّة، وتمتلك روسيا قواعد عسكريّةً في مضيق باب المندب، وتعمل على توسيع حضورها في القرن الإفريقي والسودان، لا سيَّما بعد حربها مع أوكرانيا عام 2022 (عامر، 2022).

لقد هدفت كلٌّ من الصين وروسيا إلى مواجهة السياسة الأمريكيَّة المُسيطرة على النظام الدوليّ؛ إذ إن الدولتين حليفتان إزاء التّصعيد الأمريكيّ وما يفرضه من عقوباتٍ عليهما، فقد أكّد الرئيسان الروسيُّ "فلاديمير بوتين Vladimir Putin" والصيني "شي جي بيغ Xi Jinping" أنَّ التّعاون بين البلدين وصل إلى مستوياتٍ متقدّمةٍ في المجالات كلّها، كما أنّهما يعملان على تعميق الشراكة الاقتصاديَّة بإطارٍ أوسعَ بين (الاتّحاد الاقتصادي الأوراسي EAEU) من الجانب الروسيّ و(مبادرة الحزام والطريق) من الجانب الصينيّ، وأُكِّدَت تلك الشّراكة في القمّة الروسيَّة- الصينيَّة في الخامس من حزيران عام 2019 (Rumer, 2020).

فأزمة جائحة كورونا عام 2019 قد فتحت المجال لتوسيع النفوذ الصينيّ في القارَّة الإفريقيَّة أكثر من ذي قبل عبر سياسة القوَّة الناعمة، هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى انعكست الأزمة الماليَّة عام 2008 على طلب صادرات الصّين من قبل الدول الغربيَّة وكذلك الحرب التجاريَّة الصينيَّة الأمريكيَّة عام 2018؛ لذا لجأت الصين إلى تصريف منتجاتها في الأسواق الإفريقيَّة، أمَّا بالنسبة لروسيّا فقد أدَّت الحرب مع أوكرانيا عام 2022 إلى تداعياتٍ اقتصاديّةً على الدول الإفريقيَّة، فأثرّت في التجارة العالميَّة لتلك القارَّة، وسبَّبت أزمة أمنٍ غذائيّ، إضافةً إلى ما لحقها من ارتفاع أسعار الحبوب والأسمدة، كما أنَّ العقوبات التي فرضتها الدول الغربيَّة بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيَّة على روسيا جعل الأخيرة تبحث عن بدائل لتصريف منتجاتها في قطّاعات الزراعة والنقل والتكنولوجيا.

3- الصراعات في منطقة الشرق الأوسط

تُعدُّ الصراعات في منطقة الشرق الأوسط بمثابة ساحاتٍ جيوسياسيّةٍ لتغيير موازين القوى الإقليميَّة والدوليَّة، كما أنَّ المساومات والحروب بالوكالة بين القوى الخارجيّة على مناطق الصراع في تلك المنطقة جزءٌ أساسيٌ من سياسة النفوذ في الشرق الأوسط؛ إذ تتميَّز المنطقة بتوالد صراعاتٍ من رحم صراعاتٍ قائمةٍ، مثل الصراعات التي تحدث في شمال وجنوب اليمن، وشرق وغرب ليبيا (صحيفة العرب، 2021).

وقد أسهمت الأزمة السوريّة عام 2011 في استعادة روسيا لدورها الدوليّ في منطقة الشرق الأوسط، وانتشار قواعدها في مياه البحر المتوسِّط، مقابل انتشار قواعدَ أمريكيَّة تمثَّل النفوذ الأمريكي في منطقة الجزيرة السوريَّة الغنيَّة بالثروات النفطيَّة والغاز في شمال شرق سورية، كما أسهمت في وجود قوىً إقليميَّةٍ مثل تركيا التي تحمي حدودها من القوات الكرديَّة المدعومة من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيَّة، إضافة إلى إيران التي تمثِّل قوّةً إقليميّةً تواجه النفوذ الأمريكيَّ المنتشر بقواعده في منطقة الخليج العربي التي تواجه تهديداتٍ أمريكيَّةً لا يمكن ردعها إلَّا بوساطة الاستمرار في تطوير ملفِّها النوويّ، الذي شكَّل عاملاً مقلقاً لإسرائيل، فبدأت الأخيرة بمدِّ نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عبر الاتّفاقيَّات الإبراهيميَّة التي وقَّعتها مع كلٍّ من دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة والمغرب والبحرين والسودان؛ بهدف تشكيل تحالفٍ عربيٍّ- إسرائيليٍّ ضدَّ إيران التي تنافسها إقليميّاً في تلك المنطقة، وتمتلك نفوذاً سياسيّاً واقتصاديّاً في سورية ولبنان والعراق وفلسطين.

ثانياً: التحوُّلات على صعيد الاقتصاد العالميّ

لم توازن الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في اهتمامها بين القوتين الاقتصاديَّة والعسكريَّة في ظلِّ التفرُّد بزعامتها لأحاديَّة القطب في النظام الدوليّ، فتلك الحروب الخاسرة التي خاضتها في أفغانستان والعراق تحت مسمَّى "الحرب على الإرهاب" انعكست على قدرتها

الاقتصاديَّة، التي تمثَّلت في انهيار أسواق المال الأمريكيَّة عام 2008؛ ممَّا أدَّى إلى تراجع الاقتصاد الأمريكيّ، كما أدّى تدخُّلها في أحداث عام 2011 في دول منطقة الشرق الأوسط، وعام 2022 في الحرب الأوكرانيَّة إلى صعود قوَّتين، هما الصين وروسيا (القرني، 2020).

1- الوضع الاقتصاديُّ داخل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ودول الاتِّحاد الأوروبيّ

يُعدُّ الاقتصاد الأمريكيُّ من أكبر اقتصادات العالم، فهو الذي يتحكَّم في إصدار عملة الاحتياطيّ الأولى للبنوك المركزيَّة حول العالم، ويملك أكبر أسواق المال في إصدار الأوراق الماليَّة وتداولها، إلَّا أن الدين الحكوميَّ الأمريكيَّ بلغ 31.4 دولار أمريكي في عام 2023، وهو السقف الذي حدَّده الرئيس "بايدن" مع رئيس مجلس النوَّاب الجمهوريّ "كيفن مكارثي Kevin McCarthy" (نافع، 2023).

وقد أقرّ مجلس الشيوخ الأمريكيّ مشروع قانونٍ لرفع سقف الدين العامّ بأغلبيَّة الأصوات؛ إذ بلغ عدد الأصوات (63) صوت مقابل (36)، وهذا ما يجنّب الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة التخلُّف الكارثيَّ عن سداد ديونها (الشيوخ، 2023).

وقد انعكس تجاوز سقف الدّين على تهديد عملة الدولار الأمريكيّ كعملة احتياطيّ عالميّ، وأدَّى إلى تراجع الثّقة من قبل المجتمع الدوليّ؛ لذا بدأت الدول والمنظَّمات من ذلك المجتمع، مثل: روسيا والصين، ومنظَّمة دول "بريكس" باعتماد عملاتها الوطنيَّة وسيطاً في التعاملات التجاريَّة، والابتعاد عن نظام سويفت "SWIFT" الذي يتحكَّم به الجانبين الأمريكيُّ والأوروبيُّ. فالحرب الأوكرانيَّة والدعم الغربيُّ والأمريكيُّ المتواصل لها كانا سبباً في تراجع الثقة بالاقتصاد الأمريكيّ، إضافة إلى آثار جائحة كورونا، إذ بدأ الاقتصاد الأمريكيُّ يعاني من زيادةٍ في التضخُّم، ولا سيَّما في البنك الفيدرالي، وتراجعٍ في حجم الاستثمارات، ممَّا شكَّل تباطؤاً اقتصادياً أثَّر بشكلٍ سلبيّ في التشغيل والاستقرار الجماعيّ في الدّول الناميّة وذات الدخل المحدود (نافع، 2023).

ويتَّضح من الجدول رقم (1) حجم الديون الحكوميَّة الأمريكيَّة منذ عهد الرئيس الأمريكيّ السابق "بوش الابن"، التي بلغت (5.8) تريليون دولار عام 2001، وتجاوزت السقف العامّ للدين المحدَّد من قبل الرئيس بايدن عام 2023، ولا يُعدُّ الرئيس خلال السنة الأولى من تولّيه المنصب مسؤولاً عن عجز الميزانية الماليَّة الموجودة؛ لأنَّها مسؤوليَّة الرئيس السابق.

ونجد في الجدول أنَّ "بوش الابن" عندما تولّى منصبه عام 2001 كانت الميزانيَّة الماليَّة في عهد سلفه "بيل كلينتون" تبلغ (4.4) تريليون دولار، وأنَّ نسبة زيادته للدين عن سلفه "بوش الأب" عام 1993 تزيد عن 32%، وهكذا تقاس مع بقية الرؤساء.

جدول رقم 1 بيانات الدين العام الأمريكي عند الرؤساء من عام (1993-2023)

المُدَّة الرئاسيَّة	1993-2001	2001-2009	2009-2017	2017-2021	2021-2023
الرئيس	بيل كلينتون	بوش الابن	باراك أوباما	دونالد ترامب	جو بايدن
الدين العامُ الأمريكيُّ	4.4 تريليون دولار	5.8 تريليون دولار	11.6 تريليون دولار	20.2 تريليون دولار	31.4 تريليون دولار
النسبة المئويَّة لمساهمة كلّ رئيسٍ في الدين	%32	%101	%74	%41	%130

الجدول من الإعداد الشخصي بناء على بيانات المصدر: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/547816

أمَّا بالنسبة للتحوُّلات الاقتصاديَّة داخل دول الاتِّحاد الأوروبيّ فتتمثَّل في الآتي:

أ. **تداعيات خروج بريطانيا من الاتِّحاد الأوروبيّ**، إذ تُعدُّ بريطانيا داعمةً للأمن الأوروبيّ، بسبب قوة أسطولها البحريّ الذي يمثِّل مصدر تأمينٍ لبحر الشمال.

ب. **تداعيات جائحة كورونا**: فقد أحدثت تلك الأزمة تباطؤاً في الاقتصاد الأوروبيّ، وأدَّت إلى قيام التيارات الشعبويَّة باستغلال تداعيات الأزمة الاقتصاديَّة التي أفرزتها كورونا.

ج. **تداعيات أزمة الطاقة:** إذ أدَّت الحرب الأوكرانيَّة عام 2022 إلى ارتفاعٍ في أسعار الموادِّ الخام بنسبة 43% في النصف الأوَّل من عام 2022، إضافةً إلى ارتفاع معدَّلات التضخُّم، الأمر الذي دفع الدول الأوروبيَّة إلى اتّباع إجراءاتٍ تخفِّضُ تكاليف الكهرباء بنسبة 10% في آذار 2023، كما لجأت إلى الشركات العاملة في الطاقة الأحفوريَّة عبر توزيع أزمة الطاقة بين المنتجين والمستهلكين (جريش، 2022)، وقامت بالبحث عن مصادرَ أخرى لاستيراد الغاز والنفط من الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والنرويج، كما استوردت أوروبا الغاز من دول البحر المتوسّط كالجزائر وتونس، بالإضافة إلى ليبيا عبر خطّ شركة "الدفق الأخضر" عن طريق إيطاليا (روسيا اليوم، 2023).

د. **تداعيات أزمة تغيُّر المناخ:** والتي تتمثَّل في ناحيتين، الأولى: الانعكاس السلبيُّ لظاهرة الاحتباس الحراريّ على النظام الماليّ والاقتصاد العالميّ في استغلال الموارد الطبيعيَّة في القطاعات كلّها، والثانية: عرقلة عمليَّات النموّ الاقتصاديّ؛ إذ يقابل ارتفاع درجة حرارة الأرض ثلاث درجاتٍ مئويَّةٍ انخفاضٌ بمعدَّل الناتج المحليّ الإجماليّ بما يقارب 2% بحسب صندوق النقد الدوليّ (فكري، 2022).

2- دور المنظَّمات الاقتصاديَّة من "بريكس و"شنغهاي" في الاتِّجاه نحو عالمٍ متعدِّد الأقطاب

تسعى روسيا والصّين إلى تقديم بديلٍ عن الهيمنة الغربيَّة بعيداً عن التدخُّل في الشؤون الداخليَّة، وفرض سياسة العقوبات، وتهيئة الظروف لنظامٍ عالميّ متعدِّد الأقطاب؛ إذ تستخدم الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة ودول الغرب الحرب الأوكرانيَّة وقضية تايوان ذريعةً لتبرير ممارستها، غير أنَّ المتغيّرات الحاصلة في مسار النظام الدوليّ تفيد بأنَّ الدور السياديَّ لكلٍّ من الصين وروسيا يُشكِّل عقبةً أمام الهيمنة العالميَّة الغربيَّة القائمة على التدخُّلات العسكريَّة والسياسيَّة والاحتكار الماليّ والاقتصاديّ والتكنولوجيّ (لافروف، 2023).

تُعد **مجموعة "بريكس"** تكتلاً اقتصادياً أُسِّسَ عام 2006، ويتكوَّن من تجمُّع الدول الآتية: (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا)، التي تسعى إلى محاولة تشكيل نظامٍ اقتصاديّ دوليّ متعدِّد الأقطاب، يقوم على التكامل الاقتصاديّ وليس اتِّباع سياسة الهيمنة والاحتكار التي تنتهجها الولايات المتّحدة الأمريكيَّة.

وتتمثَّل أهداف مجموعة "بريكس" في العوامل التالية:

1. اعتماد نظامٍ قائمٍ على وجود توازنٍ دوليّ في الاقتصاد ينهي سياسة أحاديَّة القطب للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.
2. رفض الهيمنة الغربيَّة على الاقتصاد والسياسة العالميَّين.
3. إصلاح الهيكل الاقتصاديّ والماليّ، وإيجاد طرائق فعّالةٍ لتسهيل منح القروض دون شروطٍ صعبةٍ.
4. اتِّباع استراتيجيّةٍ اقتصاديّةٍ قائمةٍ على مواكبة التّطوُّر الاقتصاديّ وتعزيز القدرات لتوسيع العلاقات التجاريّة وتعدُّدها (الخزرجي، وسالي، 2016، ص: 14-13).

وقد أخذ تكتُّل بريكس الاقتصاديّ دوره على صعيد قضايا السّياسة الدّوليَّة، وتحوَّل دوره منذ عام 2011، والأدوار السياسيَّة للدول مرتبطةٌ بمصالحها الاقتصاديَّة، فقد رفضت مجموعة بريكس التدخُّل العسكريّ في الأزمة السوريَّة وطالبت باللجوء إلى الطرق السلميَّة، كما أسهمت قضيَّة "الإرهاب" في تشكيل تحالفٍ دوليّ للقضاء على "داعش" عام 2015، وفق قرارٍ صادرٍ عن مجلس الأمن في الأمم المتَّحدة، فدول بريكس جميعها تمتلك القوَّة والعتاد العسكريَّ والاقتصاديَّ؛ إذ تمثِّل روسيا المرتبة الأولى عسكرياً من ناحية الجيش والمعدَّات والصواريخ والدبَّابات والطائرات، ومعها الصين من ناحية القوَّة العدديَّة للجيش، في حين تأخذ الهند الترتيب الرابع كدولةٍ نوويَّةٍ متطوِّرةٍ، وتُشكِّل البرازيل في قارَّة أمريكا اللاتينيَّة الرتبة الأولى عسكريّاً، بالإضافة إلى صناعة الأسلحة في جنوب إفريقيا (المصري، علوش، 2016، ص: 456).

يتَّضح ممَّا سبق أنَّ دول تكتُّل بريكس تسعى إلى بناء اقتصادٍ عالميّ جديدٍ، وتتوجَّه نحو نظامٍ عالميّ متعدِّد الأقطاب، أركانه الصين وروسيا كأعضاءٍ دائمين في مجلس الأمن، ويطلبون أن تحصل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا على العضوية الدائمة في ذلك المجلس، كما يعمل ذلك التكتُّل الاقتصاديُّ على مواجهة أدوات الضغط الأمريكيّ على دول العالم النامية، من كسر الهيمنة العسكريَّة إلى التحكُّم في سلاسل الإنتاج والتوريد، ويعدُّ تكتُّل بريكس ملجأ للدول الناميّة، التي تريد تحقيق منفعةً متبادلةً، وتوفير الحماية الأمنيَّة عبر سياسة الشراكات الاقتصاديَّة بعيداً عن هيمنة الدولار، كما يعمل ذلك التكتُّل الاقتصادي على اعتماد العملات الوطنيّة لدوله (لافروف، 2023).

وعليه نجد أنَّ هذا التكتُّل الاقتصاديُّ يسعى إلى ضمَّ دولاً جديدة إليه من إفريقيا والشرق الأوسط مثل إيران ومصر والجزائر والسعودية والإمارات ودول الجنوب الإفريقيّ، فالثِّقل الاقتصاديَّ للدول الخمس يدفعها إلى المحافظة على نموّها في الاقتصاد العالميّ، وكسر هيمنة مجموعة الدّول السبع الاقتصاديَّة (G7)؛ إذ اعتمدت تلك الدّول على تحقيق استراتيجيّة قائمة على سياسة بناء تحالفاتٍ تهدّد الهيمنة الأمريكيَّة المسؤولة عن فقر الدول الناميّة من خلال نهب ثرواتها وتشكيل صراعات فيها، وتحكُّمِها بها عبر فرض شروط اقتصاديَّة صعبة تجعل الدول المحتاجة خاضعة لها.

أمّا **منظمة شنغهاي للتعاون** فقد تأسَّست عام 1996، وهي أكبر منظَّمةٍ إقليميَّةٍ في العالم، تُمثِّل نصف سكَّان العالم وربع اقتصاده، وتغطي 60% من منطقة أوراسيا، وعدد سكان أكثر من 3.5 مليار نسمة، وتمتلك 45% من احتياطيّ الطاقة في العالم، وتتكوَّن المنظمة من الأعضاء: (الصين، روسيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، أوزبكستان). وأُعلِنَ عن ولادة المنظَّمة "شنغهاي للتعاون SOC" في 15 حزيران عام 2001، وفي 2015 انضمَّت كلٌّ من: (باكستان، والهند) إلى عضويَّتها، وتعدُّ كلٌّ من (بيلاروس، ومنغوليا، وأفغانستان، وإيران) مراقباً فيها، و(أرمينيا، أذربيجان، تركيا، سريلانكا، كمبوديا، نيبال) شركاءَ في الحوار، و(تركمنستان) ضيفاً فيها (عبيد، 2022، ص: 294-293).

وتتمثَّل أهداف منظَّمة شنغهاي للتعاون في الآتي:

1. الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميّ.
2. حماية الحدود من المشاكل والتهديدات: (الجريمة المنظَّمة عبر الحدود الوطنيَّة، الاتجار بالمخدِّرات، الحركات الانفصاليَّة، الإرهاب).

3. تعزيز التجارة والتعاون الاقتصاديّ والاستثماريّ في كافة المجالات.
4. بناء نظامٍ عالميّ متعدّد المراكز يتّسق مع قواعد القانون الدوليّ ومبادئ الاحترام المتبادَل.
5. دعم نظام تجارةٍ متعدّد الأطراف وفق مبادئ ميثاق الأمم المتّحدة (عليموف، 2017).

وقد انضمّت إيران إلى المنظّمة بصفةٍ غير رسميّةً في 17 أيلول 2021، بعد أن كانت عضواً مراقباً في عام 2005، ثمّ منحت العضويّة الكاملة عند توقيعها على "وثيقة الشراكة الاستراتيجية بينها وبين الصين" في 27 آذار 2021، والتي تشمل تطوير المجالات الاقتصاديّة والعسكريّة والتكنولوجيّة والسياسيّة لمدة عشرين عاماً.

وتؤدي المنظّمة دوراً فاعلاً في بنية النظام الدوليّ بوساطة مواقفها من قضايا دوليّةٍ مثل الملفّ النووي الإيرانيّ، وقضايا الأمن في آسيا الوسطى، والمشكلة الكوريّة، والأزمة السوريّة، ثمّ تحوّلت المنظّمة بعد ذلك من تنظيمٍ إقليميّ إلى دوليّ، يسهم في تغيير معادلة توازن القوى الدوليّة، ويتّجه نحو تغيير أحاديّة القطب إلى عالمٍ متعدّد الأقطاب، ويسير بذلك الاتّجاه نحو الشرق، وقد مثّلت منطقة أواسط آسيا نقطة تنافسٍ بين القوى الإقليميّة والكبرى تبعاً لموقعها الاستراتيجيّ، وما تمتلكه من إمكاناتٍ اقتصاديّةٍ وعسكريّةٍ وتكنولوجيّةٍ (حمود، 2021).

وتأكيداً لاتّجاه الدول السّاعية إلى بناء نظامٍ دوليّ جديدٍ، أخذت إيران العضويّة الدائمة بشكلٍ رسميّ في 4 تموز 2023، وبسبب انضمامها اكتسبت منظّمة "شنغهاي للتعاون" قوةً إقليميّةً في منطقة الشرق الأوسط لمحاربة نظامٍ أحاديّ القطب، فاتّجاه إيران نحو الشرق وابتعادها عن الغرب، وسعيها إلى التحرُّر من العقوبات الأمريكيّة لتصريف منتجاتها من النفط والغاز، يساعدها في تحقيق التنمية الاقتصادية (إيران عضو في المنظمة، 2023).

وهنا نجد أنّ الصّين وروسيا تعملان على تحقيق النّفوذ العالميّ لهما بوساطة حضورهما الكبير في تلك التكتلات والمنظمات عن طريق سياسة التحالفات في المجال الاقتصاديّ، فلم تعد الدول تثق بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، إذ أصبحت الصين بديلاً عنها عبر استراتيجيّة اقتصاديّة خاصة بها.

المحور الثالث: تحدّيات النظام الدوليّ الجديد

تُعدُّ المتغيّرات السياسيّة والاقتصاديّة على الساحة الدوليّة، وتنافُس الفاعلين الدوليّين؛ أي الصّين وروسيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة ودول الاتّحاد الأوروبيّ، وكثرة الصراعات وعدم التوصُّل إلى حلولٍ لها على الصّعيد الدوليّ، وكذلك زيادة دور التكتُّلات الاقتصاديّة، والمنظّمات الدوليّة من "بريكس وشنغهاي" جميعها، مؤشّراتٍ تدلُّ على التوجُّه نحو نظامٍ دوليٍّ متعدّد الأقطاب، لا يُسيطر عليه قطبٌ واحدٌ بزعامةٍ أمريكيّةٍ؛ إذ إنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة أثبتت فشلها في محاربة الإرهاب، والحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليّ، وعمِلت على نشر الفوضى، ووسّعت دائرة الصراعات في أوروبا الغربيّة والشرقيّة، وشرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط.

وفي الآونة الأخيرة بدأت الهيمنة الأمريكيّة تعاني من تحدِيّاتٍ بسبب تزايد النفوذ السياسيّ والعسكريّ الروسيّ، وقوّة النفوذ الاقتصاديّ الصينيّ، فقد ركّزت روسيا والصين على استغلال تراجع النفوذ الأمريكيّ دون الدّخول في حربٍ مباشرةٍ معها، وبالنسبة لروسيا فلم تصطدم عسكريّاً معها في كلٍّ من سورية وليبيا وأوكرانيا، وكذلك الصين في قضيّة تايوان.

أولاً: على الصعيد الأمريكيّ

ثمّة تحدّياتٌ تواجهها الولايات المتّحدة الأمريكيّة في طور الانتقال نحو نظامٍ دوليٍّ جديدٍ متعدّد الأقطاب؛ لذا علينا أن تعمل حسب رؤية المفكر وأستاذ العلاقات الدوليّة "جون ميرشايمر" على ما يأتي:

1. الابتعاد عن سياسة نشر الديمقراطيّة بالإكراه عبر العالم من خلال تغيير الأنظمة؛ لأنّها في ظلّ النظام الدوليّ الجديد ستكون مجبرةً على اتّباع سياسة توازن القوّة مع الصين وروسيا.
2. أنّ تسعى إلى تقوية نفوذها في المؤسّسات الاقتصاديّة التي تُشكّل النظام الدوليّ الجديد المتّجه نحو عالمٍ متعدّد الأقطاب، وأن تحافظ على قوّتها الاقتصاديّة والعسكريّة في المرحلة الجديدة من معادلة توزيع القوى الدوليّة.
3. العمل على احتواء التمدُّد الصينيّ عبر إنشاء مؤسّساتٍ اقتصاديّةٍ، مثل: (الشراكة العابرة للباسفيك)، وتشكيل تحالفٍ عسكريٍّ في آسيا مشابهٍ للناتو(عبد الشافعي، 2022).

ثانياً: على الصعيد الأوروبيّ

أثبتت الوقائع الدوليّة في النظام الدوليّ المتّجه نحو عالمٍ متعدّد الأقطاب ضَعف الحلف الغربيّ، تزامناً مع بروز قوّتين منافستين للأحاديّة القطبيّة، ووجود خلافاتٍ بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة ودول الاتّحاد الأوروبيّ في توزيع أعباء الإسهام في منظومة

حلف شمال الأطلسيّ العسكريّ، وانقسام وحدة القرار في التعامل مع القضايا الدوليَّة أيضاً، ووجود خلافاتٍ داخل دول الاتِّحاد بشكلٍ شبه مستمرٍ حول الأجندة الأوروبيَّة (حتّي، 2023).

فقد انعكست الحرب الروسيَّة- الأوكرانيَّة عام 2022 على وحدة القرار الأوروبيّ من ناحيتين: الأولى عسكريةٌ تتعلق بقضيَّة تسليح أوكرانيا، الثانية اقتصاديَّةٌ تتمثل في الاختلاف حول تغيير أولويَّات الطاقة، والنقل وإحداث تغييراتٍ في قطَّاعات الطاقة والسيَّارات والبنية التحتيَّة، ممَّا أدَّى إلى اتِّباع أوروبا سياسةً عدوانيّةً لتغيير الطاقة، وزيادة تفاقم الاختلافات المحليَّة والإقليميَّة داخل دول الاتِّحاد الأوروبيّ (عبد المجيد، 2020).

وفي الوقت الذي سعت فيه الدول الكبرى مثل الصين وروسيا إلى تغيير أحاديَّة القطب إلى نظامٍ متعدِّد الأقطاب، لا تزال الدّول الأوروبيَّة خاضعةً للهيمنة الأمريكيَّة؛ وتابعةً لها ولا يُسمح لها ببناء قوَّتها الاقتصاديَّة والعسكريَّة حتَّى لا تنافسها، وتعرقل هدفها في تكوين قطب مهمٍ في التوازن الدوليّ، والتوجُّه إلى عالمٍ متعدِّد الأقطاب (هياجنة، 2004، ص: 233).

أمَّا الجانب الاقتصاديّ فقد اقتصر الدور الأوروبي فيه على تأثيره في الساحة الدوليَّة؛ إذ انعكست الأزمة الماليَّة الأمريكيَّة عام 2008 على بعض الدول الأوروبيَّة في تشكيل الآتي:

أولاً: أزمة ديون في كلٍّ من اليونان والبرتغال وإسبانيا، وانخفاض السيولة في تلك الدول؛ ممَّا أدّى إلى رفع فوائد الاقتراض، ثانياً: ارتفاع معدَّل البطالة على الرغم من اتِّباع سياسة التقشُّف للتخلُّص من أزمة الديون، ثالثاً: اضِّطرابات سياسيَّة تسبَّبت في ظهور حركاتٍ وأحزابٍ يمينيّةٍ متطرّفِةِ (نسيمة، 2017، ص: 125-122).

كما أنَّ هناك تداعياتٍ أخرى قد انعكست على الجانب الاقتصادي في دول الاتِّحاد الأوروبيّ، منها ما أفرزته جائحة كورونا عام 2019، ولا سيَّما في الدول التي عانت من الآثار الاقتصاديَّة للجائحة مثل إيطاليا وإسبانيا؛ إذ صعدت فيها تيَّاراتٌ يمينيّةٌ شعبويّةٌ إلى السلطة، إضافة إلى تداعيات الحرب الروسيَّة- الأوكرانيَّة عام 2022 التي تسبَّبت في أزمة اقتصادٍ عالميّ، والتي تمثَّلت في التضخُّم والركود الاقتصاديّ إلى جانب أزمة الطاقة والغاز. وقد انعكست هذه التَّداعيات كلُّها بشكلٍ سلبيّ على اقتصاد الاتِّحاد الأوروبيّ، حتَّى تراجع بشكلٍ غير مسبوقٍ، يضاهي تأثَّره بالأزمة الماليَّة عام 2008.

وبناءً على ما سبق، كان أمام الاتِّحاد الأوروبيّ خياران، الأوَّل: يكمن في استمراريَّة الأزمات فيه إلى أن يضعف ويتفكَّك، ولا سيَّما بعد انقسامه في وحدة القرار، وذلك ما شهدناه في قضيَّة التسليح العسكريّ لأوكرانيا، والثاني: يتمثَّل في النهوض الاقتصاديّ والعسكريّ في العمل على تطوير التنمية الاقتصاديَّة، وبناء منظومةٍ عسكريَّةٍ دفاعيَّةٍ؛ ليصبح ذا تأثيرٍ في الساحة الدوليَّة في ظلّ الاتِّجاه نحو نظامٍ دوليّ جديدٍ.

الخاتمة

تُعدَّ الصين وروسيا قوّتان صاعدتان تسعيان إلى تحقيق مزيدٍ من النَّفوذ العالميّ وتعملان على التحالف في تكتلات اقتصاديَّة تتَّجه نحو نظامٍ اقتصاديّ متعدّد الأقطاب، ويعيق النفوذ الأمريكي تلك الدول باستمرار بوساطة قواعده المنتشرة في أغلب مناطق العالم، إلَّا أنَّ الصين مستمرةّ في نهوضها الاقتصاديّ، وتبحث عن المزيد من الأسواق العالميّة لتصريف منتجاتها، وتعمل على شراء المزيد من النّفط والغاز. وعلى الصّعيد السّياسيّ لاحظنا مؤخراً حضورها الدبلوماسي في التوّسط لحلّ القضايا الدوليّة، مثل: قضية الخلاف الإيرانيّ- السّعوديّ الذي انتهى باتّفاق بين الطّرفين في العاشر من شهر آذار عام 2023. وتعد هاتان الدّولتان من حلفاء الصّين، ومن الدول المُنتجة للنفط. كما تواصل روسيا تطوير قوتها العسكريَّة على المستوى الدوليّ وتعمل على زيادة نفوذها في عدّة مناطق في الشرق الأوسط وإفريقيا.

وأثبتت الحرب الأوكرانيَّة- الروسيَّة التي بدأت في 24 شباط عام 2022 تراجع ثقة الحلفاء بالولايات المتحدَّة الأمريكيَّة وإحجامهم عن وضع احتياطاتهم لديها لكيلا تتعرض للمصادرة كما حدث مع روسيا، ولم تعد روسيا تكترث للعقوبات الغربيّة والأمريكيّة التي فُرِضّت عليها، إذ أصبحت الهند بديلاً عن أوروبا الغربيَّة في شرائها النّفط والغاز الرّوسيّ. ولم تَعُد الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة حاكم النّظام الدّوليّ الموثوق بل المُسَبّب الرئيسيَّ للصراعات على السّاحة الدوليّة، وقد فشلت سياسة العقوبات الأمريكيَّة في عرقلة أهداف القِوى الصّاعدة في اتجاهها نحو نظام دوليّ متعدّد الأقطاب.

نتائج البحث

1. تشير التغيُّرات الدوليَّة في ظلّ نظامٍ دولي يتَّجه نحو التعدُّدية القطبيَّة إلى وجود قوىً صاعدةٍ تسعى إلى تغيير معادلة توازن القوى.
2. يتيح الانتقال من نظامٍ دوليّ أحاديّ القطب إلى متعدّد الأقطاب المجال لظهور قوىً دوليَّةٍ متعدّدةٍ تسعى إلى تأسيس مناطق نفوذٍ خاصَّة بها.

3. نجحت سياسة التّحالفات، والشّراكة الاقتصاديَّة بالتعاون مع روسيا والصّين في تأسيس نظامٍ اقتصاديٍ متعدِّد الأقطاب.
4. ستعمل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة على زيادة التوتُّر في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ بهدف عرقلة التحالف الرّوسيّ- الصينيّ.
5. لا تمتلك دول الاتِّحاد الأوروبيّ في وضعها الحاليّ مقوماتٍ تؤهِّلها للانتقال إلى نظامٍ دوليٍّ متعدِّد الأقطاب.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربيَّة

- أبراش، إبراهيم. (1999). حدود النظام وأزمة الشرعيَّة في النظام الدوليّ الجديد، العرب وتحدِّيات النظام العالميّ. بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيَّة.
- الخزرجي، ليلى عاشور، وسالي، موفَّق. (2016). تكتُّل القوى الاقتصاديَّة الصاعدة: مجموعة "بريكس BRICS" أنموذجاً. مجلة قضايا سياسيَّة لكليَّة العلوم السياسيَّة. العدد: 45. العراق: جامعة النهرين.
- عبد الحي، وليد سليم. (2014). المكانة المستقبليَّة للصين في النظام الدوليّ 1978- 2010. أبو ظبي- الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيَّة.
- عبد الحي، وليد. (1991). الدراسات المستقبليَّة في العلاقات الدوليَّة. الجزائر- الجزائر: شهاب للطباعة.
- عبيد، إبراهيم يوسف أحمد. (2022). منظَّمة شنغهاي للتعاون وتأثيرها على بنية النظام الدوليّ. مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانيَّة. العدد: 12. فلسطين: جامعة الإسراء للعلوم الإنسانيَّة.
- فيرجسون، نيل. (2006). صعود الصين وسقوط الإمبراطوريّة الأمريكيَّة. ترجمة: معين محمَّد الامام. الرياض- المملكة العربيَّة السعوديَّة: العبيكان للنشر والتوزيع.
- المصري، خالد موسى. (2018). نظريَّات العلاقات الدوليَّة. دمشق- سوريا: الأكاديميَّة السوريَّة الدوليَّة للتدريب والتطوير.
- المصري، خالد. وعلُّوش، مناف محمَّد. (2016). دور التكتُّلات الاقتصادية في تغيير بنية النظام الدوليّ: "البريكس" أنموذجاً. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالميَّة. العدد: الثالث. المجلد: 38. جامعة تشرين: سورية.
- نسيمة، طويل. (2017). الأزمة الاقتصاديَّة العالميَّة: قراءة في الأسباب الاقتصاديَّة والتداعيات السياسيَّة. مجلة العلوم السياسيَّة والقانون. العدد: الثالث. برلين- ألمانيا: المركز الديمقراطيُّ العربيُّ للدراسات الاستراتيجيَّة، الاقتصاديَّة والسياسيَّة.
- هالبر، ستيفان. كلارك، جوناثان. (2005). التفرُّد الأمريكيُّ المحافظون الجدد والنظام العالمي. ترجمة: عمر الأيوبي. بيروت- لبنان: دار الكتاب العربيّ.
- هلال، علي الدين. (2011). النظام الدوليُّ الجديد- آفاق ما بعد الحرب الباردة. القاهرة- مصر: مجلة عالم الفكر.
- هنتجتون، صموئيل. (1999). صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالميّ. ترجمة: طلعت الشايب. بغداد- العراق: دار سطور للنشر والتوزيع.
- هياجنة، عدنان. (2004). الحرب على العراق وتوازن القوى الدوليّ: دراسةٌ استراتيجيةٌ في مستقبل العالم الإسلاميّ، تحدياتٌ في عالمٍ متغيّرٍ. مجلة البيان. العدد: 2. المركز العربيُّ للدراسات الإنسانيَّة: المملكة العربيَّة السعوديَّة.
- ياسين، السيِّد. (2001). قراءة استراتيجيَّة للسلوك الخارجي الأمريكيّ. جريدة الأهرام. العدد: 22564. القاهرة: مصر.

ثانياً: المواقع الالكترونية

- إيران عضواً في منظَّمة شنغهاي للتعاون بشكلٍ رسمي. (2023 ,يوليو 4). وكالة سبوتنيك. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 2023 .7 .7 :https://sputnikarabic.ae/20230704/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D8%B6%D9%88%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%B4%D9%86%D8%BA%D9%87%D8%A7%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A---1078717258.html
- الجبُّوري، زهير حمُّودي. (2022 ,نوفمبر 7). النظام العالميُّ وحتميَّة التغيير. مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 2023 .6 .29 : https://www.alnahrain.iq/post/785
- جريش، ويليام. (2022 ,أكتوبر 21). أزماتٌ ضاغطةٌ: الاضطرابات السياسيَّة والاقتصاديَّة في أوروبا بعد الحرب الأوكرانيَّة. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 2023 .7 .5 :https://futureuae.com/ar-

AE/Activity/Item/179/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B6%D8%A7%D8%BA%D8%B7%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-
%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

- حتّي، ناصيف. (2023, يوليو 10). نظام دولي جديد وتحديات متعددة. صحيفة الشرق الأوسط. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 7. 11. 2023: https://aawsat.com/home/article/3465671/%D8%AF-%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%81-%D8%AD%D8%AA%D9%8A/%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9
- حمود، نجاح. (2021 ,سبتمبر 21). منظمة شنغهاي للتعاون. توازن القوى الدولية في السلم والأمن. الميادين. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 7. 7. 2023: https://www.almayadeen.net/news/politics/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%B4%D9%86%D8%BA%D9%87%D8%A7%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86
- الشيوخ يوافق على رفع سقف الديون: ما هي الخطوة المقبلة؟. (2023 ,يونيو 2). CNN. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 5. 7. 2023: https://arabic.cnn.com/world/article/2023/06/02/senate-vote-debt-limit-latest
- صحيفة العرب: الشرق الأوسط.. صراعات مستعصيّة وساحات جيوسياسيّة لتغيير موازين القوى الإقليميّة والدوليّة. (2021,أكتوبر 3). مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمّة. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 9. 7. 2023: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6686/%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF
- عامر، ماجدة إبراهيم. (2022, أكتوبر 25). الشرق وإفريقيا: سياسات روسيا والصين تجاه إفريقيا: تنافس على النفوذ والموارد. مركز الحضارة للدراسات والبحوث. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 8. 7. 2023: https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D9%88%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/
- عبد الشافعي، عصام. (2022 ,يونيو 19). ما بعد أوكرانيا (2) مسارات النظام الدولي. مركز الجزيرة الإعلامي. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 7. 11. 2023: https://mubasher.aljazeera.net/opinions/2022/6/19/%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-2-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A
- عبد المجيد، ريم. (2020 ,فبراير 18). تحولات في العقد 2020-2023 تعدد الأقطاب، تحول التحالفات، وتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية. المركز العربي للبحوث والدراسات. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 11. 7. 2023: http://www.acrseg.com/41501

- عبد ربه، أحمد. (2022 ,يناير 15). السياسة الدولية منذ القرن العشرين، الحرب الباردة. صحيفة الشروق. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 29. 6. 2023 : https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=15012022&id=a46bdf32-b70f-4091-9c66-e5fb5aed95d6
- عليموف، راشد. (2017, ديسمبر 28). دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن. الأمم المتحدة. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 8. 7. 2023: https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949
- فكري، إيمان. (2022 ,نوفمبر 8). تداعيات اقتصادية مدمرة "COP27" تحدد مسؤوليات العالم للعبور من أزمة المناخ. بوابة الأهرام. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 5. 7. 2023: https://gate.ahram.org.eg/News/3807142.aspx
- القرني، أحمد. (2020 ,مايو 31). عالم ما بعد كورونا: هل يشهد أفولاً للهيمنة الأمريكيّة. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 4. 7. 2023 : https://rasanah-iiis.org/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B4%D9%87%D8%AF-%D8%A3%D9%81%D9%88%D9%84%D9%8B%D8%A7-%D9%84%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%85/
- لافروف: روسيا والصين تقدمان للعالم بديلاً بنّاء عن الهيمنة الغربيّة. (2023 ، يونيو 27). روسيا اليوم. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 6. 7. 2023:
- https://arabic.rt.com/world/1473430-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/
- لكريني، إدريس. (2020 ,ديسمبر 15). الصين وتحولات النظام الدولي الراهن. مركز دراسات الوحدة العربية. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 2. 7. 2023 : https://caus.org.lb/china-and-the-transformations-of-the-current-international-system/
- المرعشي، فيصل براء. (2016 ,يناير 25). النظام الدولي The International Order. الموسوعة السياسية. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 28. 6. 2023 : https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A
- نافع، مدحت. (2023 ,مايو 29). مخاطر عالمية: ماذا لو استمرت أزمة سقف الدين الأمريكي. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 5. 7. 2023: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8244/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D9%88-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%AA-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%B3%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A
- النحاس، إبراهيم. (2023 ,فبراير 1). شكل النظام الدولي الجديد. جريدة الرياض. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 3. 7. 2023 : https://www.alriyadh.com/1995348
- وزير النفط والغاز الليبي: تصدير الغاز إلى أوروبا لم يتوقف. (2023 ,يوليو 5). روسيا اليوم. تم استرداد هذا الرابط بتاريخ 6. 7. 2023: https://arabic.rt.com/business/1475779-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81/

ثالثاً: المراجع الانجليزية

- Dollar, David. Huang, Yiping, and Yao, Yang. (2020,June,9). China 2049: Economic challenges of a rising global power. Brookings Institution Press. Return at: 8. 7. 2023: https://www.brookings.edu/articles/china-2049-economic-challenges-of-a-rising-global-power/
- Mazarr, J. Priebe, M. Radin, A. Cevallos, A. (2016). Understandind the Current International Order. California: United States of America. Rand corporation.
- Rumer, Sokolsky, and Vladicic. (2020, September, 3). Russia in the Asia- Pacific: Less Than Meets the Eye. The Carnegie Endowment for international peace. Return at: 10. 7. 2023: https://carnegieendowment.org/files/SokolskyRumer_Asia-Pacific_FINAL.pdf